

وقد دري تقرير الامين العام عن
قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان
المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ (٤٥) ،
وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداءة
فيه ،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة
في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ والموجهة الى
الامين العام من القائم بالاعمال
المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى
الامم المتحدة (٤٦) ،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان ،

١ - يقرر تمديد الولاية
الحالية لقوة الامم المتحدة المؤقتة
في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة
اشهر ، أي حتى ٢١ كانون الثاني/
يناير ١٩٩٠ ؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي
لحلمة لبنان الاقليمية وسيادته
واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها
دولياً ؛

(٤٥) المرجع نفسه ، الوثيقة
S/20742 .

(٤٦) المرجع نفسه ، الوثيقة
S/20733 .

تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الاوسط
والى ان يتم ذلك" . ويعكس ذلك البيان
الذي أدلى به الامين العام وجهة نظر
مجلس الامن" .

وفي الجلسة ٢٨٧٢ المعقودة في
٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ناقش المجلس
البند المعنون "الحالة في الشرق
الاطوسط : تقرير الامين العام عن قوة
الامم المتحدة المؤقتة في لبنان
(٤٤) (S/20742) .

القرار ٦٢٩ (١٩٨٩)

المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩

إن مجلس الامن ،

إذ يشير الى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨)
و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/
مارس ١٩٧٨ و ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٥
شباط/فبراير ١٩٨٢ و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ
في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٠٩ (١٩٨٢)
المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٢٠
(١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ ايلول/سبتمبر
١٩٨٢ ، والى جميع قراراته بشأن الحالة
في لبنان ،

(٤٤) انظر : الوثائق الرسمية
لمجلس الامن ، السنة الرابعة
والاربعمون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس
وايلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

"يلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع الأسف والأسى البالغين أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تكبدت ، خلال فترة الولاية الحالية ، خسائر إضافية في الأرواح وإصابات أخرى كنتيجة لحوادث خطيرة مختلفة في منطقة وزعها ، بما في ذلك مضايقة أفرادها من قبل جماعات وقوات مسلحة مختلفة .

"ويقدم أعضاء مجلس الأمن في هذا الصدد خالص مواساتهم وعزائهم لحكومات أيرلندا والسويد والنرويج ، ومن خلالها ، لأمم الضحايا المفجوعة ، ويشيدون بالأعمال الباسلة لجميع أفراد القوة وما يتخلون به من شجاعة وتضحية بالنفس ، في سبيل المثل العليا للعلم في المنطقة .

"وهم يحيطون علما مع بالغ القلق بالانباء التي ترددت اليوم ومفادها أن المقدم هيفنز ربما يكون قد قُتل في لبنان ، وإذا ما ثبتت صحة هذه الانباء ، فإنهم يعربون عن مخبطهم لارتكاب هذا العمل البشع والإجرامي ضد ضابط يعمل في خدمة الأمم المتحدة في بعثة لحفظ السلم في لبنان . ويسترعون الاهتمام إلى القرار

٢ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨^(٢٨) ، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاونا تاما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملا ؛

٤ - يكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذًا كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي مائس القرارات الأخرى ذات الصلة ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٨٧٢ .

مقررات

في الجلسة ذاتها ، وبعد مشاورات جرت بين أعضاء مجلس الأمن ، أدلى رئيس المجلس ، بالبيان التالي^(٤٧) :

(٤٧) S/20758 .